جامعة البصرة

كلية التربية للبنات

قــسم الجغرافية

التنمية السياسية في مملكة البحرين
دراسة جغرافية سياسية

أ.م.د محمد زباري مونس السبتي

كلية التربية للبنات – جامعة البصرة

الملخص:

أن مملكة البحرين هي احدى دول مجلس التعاون الخليجي وهذه الدولة تستند في حكمها على الوراثة والنفط والقوى الاجنبية فالتنمية السياسية فيها تعتمد على جعل الدولة دولة رفاه اجتماعي مقابل عدم تدخل المواطن في القرار السياسي وتتصدر البحرين والكويت دول الخليج العربية الاخرى بفسحة بسيطة من الديمقراطية والتي جاءت بفعل الضغوط الداخلية والاقليمية والدولية خاصة بعد انتهاء الثنائية الدولية وطرح المشروعات الشرق اوسطيه .

Political Development in the Kingdom of Bahrain

A Geopolitical Study

Assist. Prof. Dr. Muhammad Zbari Moanes Al-Sabti

University of Basra-College of Education for Women

Geography Department

Abstract

The Kingdom of Bahrain is a participant in the countries of the Gulf Cooperation Council; these countries base their rule on heredity, oil, and foreign powers. Its political development depends on making the country a social prosperity state in exchange for its citizen not interfering in political decisions. Bahrain and Kuwait lead other Arab Gulf states with a simple space of democracy that came due to internal, regional and international pressures, especially after the end of the international bilateral and the presentation of Middle Eastern projects.

المقدمة:

التنمية السياسية مفهوم ارتباط بدول العالم الثالث ارتباطا" وثيقا" لأنها تشكل منفذا هاما" تتمكن من خلاله الانطلاق الى درجة اعلى من التنمية ودرجة ارقى من الحياة فضلا" عن تنمية دور المواطن في الحياة السياسية وتكامله مع النظام السياسي ،والبحرين تلك الدولة الصغيرة الحجم والحديثة الاستقلال مرت بمراحل التنمية السياسية منذ استقلالها عام ١٩٧١م .

هدف البحث: إلقاء الضوء على واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين والتحديات التي واجهته.

اهمية البحث: أبراز دور التنمية السياسية في جعل المواطن مشاركا" في صناعة القرار السياسي ومعوقات استمرار الديمقراطية في تلك الدولة.

مشكلة البحث : أن مثلث النفط والوراثة والقوى الاجنبية لازال مهيمنا" على نجاح التنمية السياسية في البحرين واستمرار نظام الحكم الوراثي الداعم لدولة الرفاه الاجتماعي .

فرضية البحث : أن المتغيرات الداخلية والاقليمية و الدولية ساهمت في وضع العراقيل امام نشوء واستمرار التنمية السياسية في تلك الدولة .

ولأثبات صحة الفرضية جاءت الدراسة بالشكل التالي :

المبحث الاول : الخصائص الجغرافية لمملكة البحرين .

المبحث الثاني : مفهوم التنمية السياسية ومراحل تطورها في مملكة البحرين.

اولاً: مفهوم التنمية السياسية

ثانياً: تطور التنمية السياسية في مملكة البحرين قبل اكتشاف النفط وما بعده.

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها و افاقها المستقبلية .

المبحث الاول : الخصائص الجغرافية لمملكة البحرين

اولا" : الخصائص الطبيعية :تعتبر العناصر الطبيعية حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي وتتمثل بالاتي :-

١- **الموقع :** يتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الاخرى لان الموقع ثابت على الارض لكن أهميته تتغير عبر الزمن [١] وتقع البحرين في الجزء الشمالي من الخليج العربي و القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا وتقع فلكياً بين دائرة عرض (٢٠)°شمالاً وخط طول (٦٠)°شرقاً الخريطة (١) وبذلك فهي تقع في الاقسام الجنوبية من المنطقة المعتدلة الشمالية وعليه فقد انعكس هذا الموقع على التطرف في درجات الحرارة والرطوبة .

والبحرين دولة جزرية مستطيلة الشكل تتكون من (٣٣) جزيرة اكبرها جزيرة البحرين والمحرق وقد كانت في الاصل جزيرة متصلة بالجزيرة العربية وقد انفصلت عنها بسبب حركات القشرة الارضية في العصور الجيولوجية المختلفة ،والبحرين قريبة جداً من الدمام الميناء السعودي في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية وقريبة جداً من قطر[٢] اذ لا تزيد المسافة بين الدولتين عن ٢٠كم تقريباً وتكمن اهمية الموقع اذ تقع في منطقة تحتوي على٦٣% من اجمالي احتياطي المؤكد في العام ٢٠١٨ من النفط العالمي [٣].

٢- **المساحة :**مساحة المملكة تبلغ ٧١٠كم٢ ولا تمتلك حدود دولية برية وتمتلك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله ١٦١كم وهي اصغر دولة عربية من حيث المساحة وترتبط مع السعودية بجسر الملك فهد الذي يفصل بينهما عبر الخليج العربي ويبلغ طوله ٢٥كم[٤].

خريطة (١) موقع جزر البحرين من المملكة العربية السعودية وقطر

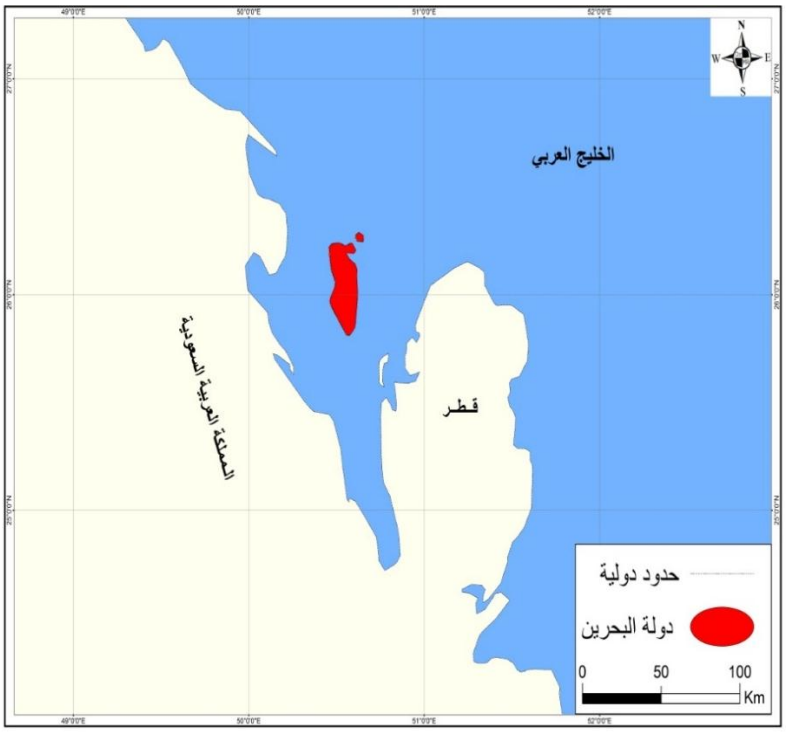

هدى داود السعد، التغيير المكاني للسكان في البحرين للفترة من ١٩٧١- ١٩٩١، رسالة ماجستير ، كلية التربية ،جامعة البصرة ، ٢٠٠١ص١١٥.

ثانياً : الخصائص السكانية :-

اولاً: التركيب الديموغرافي : بلغ عدد سكان البحرين عام ١٩٩٠ (٨٠٩,٢٣٠) نسمة وبمعدل نمو ٨,٤ ازداد الى ١٢٥٠٠٠٠ومعدل النمو ٣,٧عام ٢٠١٨،معظمهم من العرب الذين يرجعون في أصولهم وانسابهم الى القبائل العربية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية والتي ارتحلت في ظروف مختلفة ، وان عشائر البحرين هم من العتوب والدواسر وتوجد في البحرين عوائل من اصول فارسية واسيوية فضلاً عن الاوربيون فرنسا –بريطانيا –هولندا – المانيا والولايات المتحدة الامريكية وتشكل نسبة العمالة الوافدة ٥٩% من حجم السكان وتبلغ الكثافة السكانية ١٠٢٤ نسمة كم٢ حسب تعداد عام ٢٠١٨ [٥].

ثانيا : التركيب الاثني : ويقصد به الدين والقومية واللغة ،ان الدين الاسلامي هو دين الدولة ويهيمن المسلمون الشيعة على اغلبية السكان ويليهم السنة الذين يهيمنون على مقاليد الحكم في المملكة من اسرة ال خليفة وقد اثر هذا التباين الاثني الطائفي على استقرار الوضع الداخلي للمملكة منذ تأسيسها عام ١٩٧١ مما اثر على التنمية السياسية فيها وتعطيل الدستور من عام ١٩٧٥ والى عام ١٩٩٩[٦].

ثالثاً: المقومات الاقتصادية : البحرين جزيرة صغيرة كان سكانها قبل النفط يعملون في التجارة وصيد اللؤلؤ والاسماك ولكن بعد اكتشاف النفط في المنطقة اصبحت دولة ريعية تعتمد على بيع النفط وتوظيف وارداته المالية في التنمية وبلغ الاحتياطي النفطي للمملكة (٨٠) مليار برميل والانتاج ١٤٠,٠٠٠ برميل يومياً [٧].

المبحث الثاني : مفهوم التنمية السياسية و مراحل تطورها في مملكة البحرين

اولا:- مفهوم التنمية السياسية

ارتبط مفهوم التنمية السياسية ارتباطا" وثيقا" بدول العالم الثالث الحديثة العهد بالاستقلال لأنها تشكل منفذا" هاما" تتمكن من خلاله الانطلاق الى درجة اعلى من التنمية ومستوى ارقى من الحياة فضلا "عن تنمية دور المواطن في الحياة السياسية وزيادة درجة فعاليته واندماجه وتكامله مع النظام السياسي .

وبهذا تشكل التنمية السياسية تحديا" اساسيا" على راس التحديات التي تواجه صانع القرار السياسي والاجتماعي و السياسة العامة ومع ذلك لا غنى لدول العالم الثالث من البدء بالتنمية بنية الانتقال الى مستوى معيشة افضل وظروف حياة ارقى . ويعرف فدايا مونت (faduia Mont) التنمية السياسية بانه ذلك التطور الذي يتم من خلاله حصول النسق السياسي على قدرات متزايدة للحصول باستمرار على انماط جديدة من الاهداف والمطالب ويعبر عن التنمية في القدرة على حل المشاكل والحفاظ على التغيير ، واذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص [٨] وتناولنا موضوع التنمية السياسية في الخليج العربي عامة والبحرين خاصة نجد بالإمكان تحديد بعض الابعاد التي تفيد في تحليل انتقال دول الخليج العربية الى اقامة التنمية السياسية وهذه الابعاد هي [٩].

١- أهمية التطور الدستوري في هذه الدول الذي يعود الى اصدار دساتير دائمة فيها تحدد الحقوق والواجبات وتحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحدد طبيعة العلاقات بين المؤسسات . صحيح ان هذه الدول قد اصدرت بعد استقلالها دساتير تنتقل بها من عهد السلطة المطلقة القبلية الى عهد السلطة الدستورية الا ان الواقع يشير الى غير ذلك فدولة البحرين بشكل عام هي دولة سلطوية لم تفتح مجالا" للمشاركة السياسية وصنع القرار وعموما" هذه الدول تعاني من التبعية للعالم الرأسمالي وان القمع السياسي والسلطوية في الحكم ومنع المعارضة هي من ضرورات الابقاء على واقع التبعية.

٢- احترام حقوق المواطن السياسية والتمسك بالمساوات السياسية فلا يكفي رفع مستوى المعيشة بل ينبغي تحسين الظروف المعيشية والممارسة الفعلية للديمقراطية كحق الترشيح والانتخابات وان هذا الحق غير معترف به في هذه الدول باستثناء الكويت .
٣- التوجه نحو بناء المؤسسات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط او مجالس الشورى تحقق انفتاحاً سياسياً بين الحاكم والمحكوم وعموما" فأن دول الخليج هي خلافاً للدول العالم الاخرى هي دول بدون احزاب .

ان المشاركة السياسية تعني ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع القرار السياسي للبلد . وبهذا فان عملية المشاركة السياسية تتضمن تقليل عدد الافراد الذين يتميزون بعدم المبالات او عدم الاهتمام السياسي وتعبئتهم في سبيل زيادة دورهم السياسي وانخراطهم في العمل السياسي بصورة مختلفة ، فدول الخليج العربي التي شهدت ومنذ فترة عملية نمو وليس تنمية متسارعة لم تشهدها الدول الاخرى في العالم الثالث لا بل حتى الدول الغربية ولقد بات من الضروري ان تؤدي المشاركة السياسية الى تحويل النمو الى تنمية وطنية مدروسة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولهذا يمكن القول ان المشاركة السياسية هي في الوقت ذاته ضرورة سياسية وضرورة اقتصادية وضرورة اجتماعية [١٠]. فهي ضرورة سياسية مادام ان الشعب هو الهدف الاساسي للتنمية ومحورها الرئيس فلا بد ان يشارك بالقرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل ثروته وتنميته الوطنية في ظل الاوضاع الدولية والسياسات الخارجية للدول الاخرى، وعليه فان صناعة القرار تمثل مجموعة من الاجراءات التي تحول المشاكل الى سياسة ومهمة الجغرافي السياسي البحث عن اسباب اتخاذ تلك القرارفمن حق الشعب ان يقول كلمته في القوى الدولية التي تطمع في ثروته ،ومن حق الشعب ان يستخدم ثروته في الوقوف بوجه الاطماع الاجنبية لان هناك علاقة بين السياسة والثروة وهذه الحقوق لا يستطع الشعب المطالبة بها الا اذا كانت هناك مؤسسات دستورية وسياسية ولذلك بالإمكان ان يساهم في صنع سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية .

وهي ضرورة اقتصادية من خلال :-

١- حق الشعب في التصرف بثروته (الطاقة)
٢- التصرف بعائداته من العملات الصعبة .
٣- في مجال التصرف بالتضخم* .

وهي ضرورة اجتماعية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتحريكها نحو تحقيق التنمية .

وعليه لا زالت السلطة الأبوية السياسية هي السائدة في دول الخليج العربية لذلك فان الممارسة الديمقراطية لازالت في مراحلها الجنينية [١١].

ان الدراسات الحديثة في التنمية السياسية تنصب بصوره مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته باعتباره مجموعة من بنى متميزة عن البنى الاخرى الاقتصادية و الاجتماعية فكما ان النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل ففيما وراء العملية الاقتصادية والاجتماعية توجد عملية اخرى معقده هي التنمية السياسية لقد وضع لوسيان باي عشره تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية فأعتبر التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولاتنفصم عنه وهي ايضا بناء الديمقراطية وقال ان التنمية السياسية تتضمن باتجاه نحو مزيد من المساواة بين الافراد في علاقاتهم بالنظام السياسي وتزايد قدره النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة به اتفق لوسيان باي ولجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر الى تلك المشكلات التي تعاني منها الدول النامية بانها ازمات التنمية السياسية والتي حددها بستة ازمات وهي [١٢]

١- ازمه الهوية
٢- ازمه الشرعية
٣- ازمه المشاركة
٤- ازمه التوزيع
٥- ازمة التغلغل
٦- ازمة عدم الاندماج

ثانياً:- تطور التنمية السياسية في مملكة البحرين قبل اكتشاف النفط وما بعده.

اولاً: مرحلة ما قبل النفط :

ساهم النفط وبشكل كبير في تهميش نخب المجتمع فقبل اكتشاف النفط كان المجتمع البحريني والخليج العربي عامة تتكون من الحكام والعلماء ورجال الاعمال ومثقفين واداريين ومهنيين وغيرهم وهي مجتمعات اكثر بساطة من المجتمعات المدنية المعاصرة ، وكان الحكام في ذلك الوقت يعتمدون على التجار والعلماء اقتصادياً وامنياً على بقية شرائح المجتمع وكان اهم مصادر الدخل في ذلك الوقت هي تجارة اللؤلؤ وتوابعها مثل صناعة السفن والتجارة وكانت طبقة التجار ورجال الاعمال طبقة مستقلة عن الحكام وكانت لهم محاكمهم الخاصة[١٣].

ثانياً: مرحلة ما بعد النفط :-

لقد حصل اختلال في علاقة الحكومات بنخب المجتمع فقد رأت الحكومات في إيرادات النفط ومعها الحماية الاجنبية فرصة لتنصلها من أي التزام سياسي تجاه شعوبها واصبحت موازين القوى تميل

لكفة الحكومات واستخدمت الحكومات ريع النفط في ترغيب فئات المجتمع بالولاء والقبول بانفرادها بالسلطة وابعادها عن المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي [١٤].

ثالثاً: نشوء الدولة وتطور نظامها السياسي:

يمكن ان نحدد مراحل نشوء الدولة في البحرين وتطور نظامها السياسي في ثلاث مراحل اساسية :-

المرحلة الاولى : بدا نشوء الدولة البحرينية عندما نزح ال خليفة وال الصباح والجلاهمة وغيرهم من موطنهم الأصلي في منطقة الافلاج جنوب نجد توجهوا نحو مناطق الخليج العربي الساحلية مثل الكويت والبحرين وقطر [١٥].

بدأ تاريخ البحرين الحديث بخروج ال خليفة من الكويت عام ١٧٦٦ برئاسة الشيخ خليفة بن حمد الى الزبارة على ساحل قطر الغربي ثم نجاحها في الاستيلاء على البحرين عام ١٧٨٣ولم يتخلوا لآل ثاني عن الزيارة الا في منتصف القرن التاسع عشر [١٦] توفي الشيخ محمد ال خليفة مؤسس مشيخة البحرين ١٧٨٢ وخلفه ابنه خليفة بن محمد ال خليفة وتمكن ال خليفة بزعامة احمد بن محمد بمساعدة اقربائهم من الجلاهمة وقبائل قطر والاحساء من طرد الايرانيين من البحرين بعد وفاة كريم خان ونشوب الخلافات في ايران وبهذا بدأ حكم ال خليفة على البحرين وانتهى حكم ايران لها .

المرحلة الثانية: بدأت من حكم البحرين باستعانة الشيخ عيسى بن خليفة الذي حكم البحرين عام ١٨٧٠ ببريطانيا صاحبة النفود في الخليج العربي من اجل مساعدته وحمايته من اطماع دول الجوار فوقع معاهدة عام١٨٨٠ جددت عام ١٨٩٣ [١٧].

المرحلة الثالثة : استقلال البحرين : قبل الاستقلال كان الشعب العربي في البحرين قد واجهة ادعأت ايران في البحرين والتي برزت اثر قيام محمد مصدق رئيس وزراء ايران بتأمين النفط عام١٩٥١[١٨] حيث اعلنت حينها ان لايران حقوقاً بالبحرين تلك الحقوق ان يشمل التامين شركة نفط البحرين الذي رفضته سكان البحرين واستمرت مطالبة ايران بالبحرين الا ان الضغوط الدولية والعربية انصاعت على اثرها ايران الى حق تقرير المصير للشعب البحريني بعد الاستفتاء الذي اجرته الامم المتحدة عام ١٩٧٠م.

واستقلت البحرين رسمياً في ١٤اغطسس عام ١٩٧١ [١٩] وجلت قوات بريطانيا عن البحرين ولكن هذا الجلاء اقترن بمعاهدة صداقة بين الدولتين ،وبعد استقلال البحرين انضمت البحرين الى عضوية الامم المتحدة والى الجامعة العربية والمؤسسات والهيئات الدولية وهي عضوا في مجلس التعاون الخليجي [٢٠].

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها وافاقها المستقبلية

اولاً- الحركات الاصلاحية:- ان الحركات الاصلاحية في البحرين ليست حديثة بل تمتد جذورها الى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي فقد بدأت مسيرة المشاركة الشعبية مع عهد الشيخ عيسى

بن علي ال خليفة اعضاء المجلس الوطني في العام ١٩٢٦فقد قصر حق التعيين بيد حاكم البحرين الذي يعين ٦ مواطنين والمندوب البريطاني يعين ٦ أجانب ، كما جرت انتخابات بلدية عام ١٩٢٦ سمح للمرأة المشاركة فيها، وقد حدثت اصلاحات في الثلاثينات في عهد الشيخ حمد بن عيسى وتشكلت جمعيات نسوية عام ١٩٥٣ووضع الدستور عام ١٩٧٣ ، وهذا الحراك السياسي على مدى ٨٠ عام ولد وعياً وخبرة سياسية لدى المجتمع البحريني [٢١].

بعد انسحاب بريطانيا من البحرين تولى الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امارة البحرين بينما اصبح شقيقة سلمان بن خليفة رئيسا للوزراء ولترسيخ نظام دستوري تقوم عليه الدولة الحديثة بعد الاستقلال قام الامير في عام ١٩٧٢ بتعيين لجنة تحضيرية من اربعة وزراء لأعداد مسودة الدستور تمت مناقشته من قبل مجلس تأسيسي يضم ٢٢عضواً منتخباً انتخاباً مباشراً من اصل اعضاء ل ٤٢ وقدً اقر الدستور بعد اجراء تعديلات عليه عام ١٩٧٣ وتضمن الدستور العديد من المبادئ اهمها [٢٢].

١- عروبة دولة البحرين واسلاميتها وشعبها واقليمها جزء من الامة العربية والوطن العربي الكبير.
٢- دين الدولة الاسلام والشريعة المصدر الرئيسي للتشريع .
٣- ديمقراطية نظام الحكم وممارسة السيادة فيه تكون للشعب .
٤- فصل السلطات التشريعية – القضائية - التنفيذية .

وعلى هذا الاساس نظمت انتخابات برلمانية في شهر كانون الاول ١٩٧٣ لانتخاب اعضاء المجلس الوطني ولم يعطي حق الترشيح والتصويت للمرأة البحرينية في هذه الانتخابات .

لم يستمر المجلس طويلاً نتيجة للمواجهة بين الحكومة والمجلس اثر توترات داخلية حدثت عام ١٩٧٤ ادت الى قيام الامير بحل المجلس عام ١٩٧٥ بدعاوي كثيرة منها صعوبة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتجنب البلاد مخاطر الفتنة والانقسام وتم تقليص بعض مواد الدستور منها ما يتعلق بالحريات المدنية مما اوجد فراغاً دستورياً وتشريعياً في البلاد ومن هذا التاريخ دخلت الحياة السياسية في البحرين حالة من الجمود في ظل استمرار العمل بقانون امن الدولة واحتكار العملية السياسية من قبل الامير .

ادت ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١ الى جانب عوامل اخرى الى تفعيل الحراك السياسي ليس في البحرين فحسب بل في كل دول الخليج العربي فرفعت المعارضة عريضة الى الملك عام ١٩٩٢ وفيها ٢٠٠شخص تضمنت مطالب عديدة منها اعادة العمل بالدستور كما كان سابقاً واعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حلهُ[٢٣] عام ١٩٧٥ والغاء قانون أمن الدولة والعفو عن جميع السجناء السياسيين والمبعدين وغيرها .

استجابة لذلك اعلن أمير البحرين وبمناسبة العيد الوطني للأمارة عام ١٩٩١ عن عزمه الى انشاء مجلس شورى وصدر مرسوم اميري بتعيين اعضاءه في ١٩٩٢/١٢/٢٧ وبلغ عددهم (٣٠) عضوا تمت زيادتهم فيما بعد الى ٤٠ عضوا موزعين بين الطائفتين (السنة و الشيعة) وان هذا المجلس اعتبر كجهاز مساند للسلطة التنفيذية .

في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين شهدت البحرين اضطرابات واعمال عنف واحتجاجات من قبل المعارضة الشيعية ففي عام ١٩٩٥قدمت الحركة الاسلامية لتحرير البحرين

وهي احدى قوى المعارضة عريضة للأمير طالبت فيها بوقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات الدهم غير القانونية والاعتقالات الجماعية وتوفير فرص العمل واطلاق سراح الموقوفين وايجاد حل سلمي ووقف تزايد العمالة الاجنبية وفتح باب الحوار الوطني مع مراعاة الامور التالية [٢٤].

١- اعادة العمل بدستور البحرين وعودة المجلس الوطني وفتح المجال للحريات العامة وحرية التعبير.
٢- مشاركة المرأة البحرينية والاستفادة من طاقاتها .

وفي عام ١٩٩٥ رفعت ٣٠٠سيدة عريضة للأمير تضمنت المطالبة بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية في البلاد ،وكانت السلطة جابهت قوى المعارضة بالعنف والاعتقالات والمحاكمات فضلاً عن اتهام ايران بانها وراء اعمال العنف الداخلي في البحرين .

ثانيا- الاصلاحات السياسية :-

في عام ١٩٩٩ تولى الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة مقاليد الحكم في البحرين بعد وفاة والده وكانت اولى التحديات التي واجهته هو اعادة الهدوء والاستقرار في البلاد وكان الاصلاح هو المدخل الحقيقي لإنجاز هذا الهدف فقام بعدة اجراءات منها.

١- اصدار عفو عام عن السجناء السياسيين .
٢- اعادة المنفيين .
٣- الغاء قانون الدولة ومحكمة امن الدولة .
٤- حل مشكلة البدون واعطاء الجنسية البحرينية لكل من يستحقها .
٥- اصدار ميثاق العمل الوطني بعد استفتاء شعبي في عام ٢٠٠١.
٦- تثبيت حقوق المرأة وانشاء المجلس الاعلى للمرأة.
٧- انضمام البحرين الى عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وقد وافق على الميثاق ٩٨% من اكثر من شاركوا في الاستفتاء [٢٥].

واهم مبادى الميثاق هي : -

١-أنشاء برلمان يتم انتخاب اعضاؤه بالانتخابات الحرة المباشرة .

٢- سيادة القانون واستقلال القضاء مع مراعاة الفصل بين السلطات .

٣- كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين وحماية الحقوق الاساسية للمواطن واهمها حرية الاعتقاد والعمل والمشاركة في الشؤون العامة .

٤- الانفتاح الاقتصادي وتأكيد دور القطاع الخاص وتحسين مستوى الخدمات [٢٦].

ثالثا- الدستور:-

في ٢٠٠٢/٢/١٤ وبعد سنة على مرور ميثاق العمل الوطني اعلن الشيخ حمد بن عيسى البحرين ملكية دستورية وراثية واعلن نفسة ملكاً على البحرين كما وجه الى اجراء انتخابات تشريعية في العام نفسه .

استناداً الى ميثاق العمل الوطني سن الشيخ حمد دستوراً حديثاً حل مكان دستور عام ١٩٧٣ واستعاض عن البرلمان الوطني السابق الذي يتألف من مجلس واحد يضم ٣٠ عضوا ببرلمان يتألف من مجلسين تشريعيين كل مجلس يضم ٤٠ عضواً مدة العضوية فيها اربعة سنوات بموجب الدستور الجديد يعين الملك مجلس شورى بينما يتم انتخاب مجلس النواب وينص الدستور على ان الملك راس الدولة والممثل الاسمي لها ذاته مصونة لا تمس (المادة ٣٣)، كما ينص الدستور الجديد على ان حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي يمر من الاب الى الابن الاكبر الا اذا عين الملك قيد حياته خلفاً له أبن اخر من ابناءه غير الابن الاكبر (المادة ١) ويحق للملك تعين رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه بأمر ملكي كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي و يسمح الدستور الجديد ل ١٥ عضواً في مجلس النواب او مجلس الشورى بحق اقتراح اجراء تعديل الدستور[٢٧].

وجهت عدة انتقادات من قبل المعارضة للقانون الذي سنه الملك حمد بن عيسى لتعديل الدستور منها.

١- وجود مجلس شورى يتم تعيين اعضاءه ويتمتع بسلطة تشريعية الى جانب مجلس نواب منتخب داخل المجلس الوطني الجديد ، وبما ان الملك يعين مجلس شورى وهناك نواب منتخبون موالون للعائلة الحاكمة فانه مثل هذا لتشكيل سوف يعطي السلطة القدرة على بناء الاغلبية في المجلس الوطني[٢٨].
٢- رفض الملك تلبية مطالب المعارضة لإلغاء التعديلات الدستورية مما ادى الى تدهور العلاقات .
٣- قاطعت اربعة مجموعات معارضة بقيادة جمعية الوفاق الوطني الاسلامي وهي منظمة شيعية الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٢عام وهي الانتخابات الاولى منذ ٣٠ عاماً حيث ادت المقاطعة الى الأضرار بالثقة ببرنامج الاصلاح السياسي اذا هبطت نسبة المحتجين الى ٥٣,٢% عن المساندة شبه الاجتماعية على ميثاق العمل الوطني وفاز السنه بثلثي مقاعد المجلس البرلماني وكان حضور الاسلامين بارزاً في المجلس .
٤- استمر تحالف المعارضة الذي قاطع الانتخابات بحملة من اجل الاصلاح السياسي من خارج النظام السياسي الرسمي ومنح حق المواطنة .

وقد رفض الملك طلب المعارضة الرئيسي بإلغاء تعديل الدستور الجديد وقد أدى هذا الجمود الى ضعف العملية السياسية .

اما دور المرأة في التنمية السياسية والمشاركة السياسية فقد اثبتت وجودها في مجالات العمل المختلفة خاصة التعليم وتفعيل دورها في الجمعيات النسائية البحرينية.

ان نشاط المرأة البحرينية ليس حديث العهد فقد ساهمت منذ الخمسينات من القرن العشرين وقد طالب بتأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين التي تأسست عام ١٩٥٥ وكما طالبت المرأة البحرينية بحقها في

المشاركة في العمل الوطني بأثبات عروبة البحرين واستقلالها كما طالبت بحق المرأة بالمشاركة في الترشيح والانتخابات في المجلس التأسيس عام ١٩٧٣ وقد شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٥.

اهتمت القيادة السياسية في البحرين بالمرأة مع تولي الملك حمد بن عيسى ال خليفة مقاليد الحكم عام ١٩٩٩ وذلك من خلال فسح المجال لها بالمشاركة بالانتخابات البلدية والبرلمانية بالترشح والتصويت وقد اشتركت البحرين في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وقد دخلت المرأة البحرينية وبقوة في معترك الحياة السياسية وكفل دستور عام ٢٠٠٢ حقوقها في الانتخاب والترشح وقد مثلت المرأة في الانتخابات البلدية والبرلمانية.

وقد حصلت ٦ عضوات من اصل ٤٠ عضوا في مجلس الشورى وارتفعت مشاركتهن في العمل الحكومي ٣٥% وتعين امرأتين في منصب وزاري فضلاً عن تعينها قاضية وهي سابقة نادرة في دول مجلس التعاون الخليجي .[٢٩]

رابعا- الانتخابات في مملكة البحرين

تجري الانتخابات كل ٤سنوات لاختيار٤٠عضواً للسلطة التشريعية و٣٠عضواً للمجالس البلدية وتتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب والشورى وتجري الانتخابات لاختيار ٤٠عضواً وفق امر ملكي اما مجالس البلدية فالكل محافظة مجلس بلدي عدا محافظة العاصمة تتكون من مجلسين يعنين من قبل الملك بأمر ملكي ، وتجري الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس البلدي بالمحافظات الثلاثة الاخرى وهي [المحرق] (١٠)اعضاء والشمالية (١٢)عضو والجنوبية (٨)اعضاء[٣٠].

وقد أجريت الانتخابات للأعوام ٢٠٠٢و٢٠٠٦ و٢٠١٠و٢٠١٤وعام ٢٠١٨ ،وكانت نسبة المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٨ ٦٧%على الرغم من المقاطعة الشيعية الواسعة للانتخابات على اثر الاحتجاجات في عام٢٠١١ الا ان النتائج اثبتت فوز ١٦ عضواً من الشيعة في مجلس النواب أي بنسبة ٤٠%مقابل فوز ٢٤عضو سني بالمقاعد المتبقية [٣١] وقد برزت مشاركة المرأة في الانتخابات ومنافسة الرجال منذ انتخابات عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٨ وقد كانت نسبة الشيعة في برلمان ٢٠١٨ ٤٠%بسبب المقاطعة علماً ان الاكثرية من الشيعة فيما بلغت نسبة السنة٦٠% .

فقد كانت عدد الرجال في انتخابات عام ٢٠٠٢ (٤٠)رجل وبنسبة ١٠٠%مقابل صفر للنساء ١٥%مقارنة بالرجال الذين وصل عددهم[٣٤عضوا] وبنسبة ٨٥% عام ٢٠١٨انظر الجدول (١) .

جدول (١) تطور مشاركة المرآه بالانتخابات للمدة من عام ٢٠٠٢- ٢٠١٨

السنة	عدد الرجال	النسبة %	عدد النساء	النسبة %
٢٠٠٢	٤٠	١٠٠	صفر	صفر
٢٠٠٦	٣٩	٩٧,٥	١	٢,٥
٢٠١٠	٣٦	٩٠	٤	١٠
٢٠١٤	٣٧	٩٢	٣	٧,٥
٢٠١٨	٣٤	٨٥	٦	١٥

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على ويكيبيديا الموسوعة الحرة – الانتخابات في مملكة البحرين.

ترجع المعارضة السياسية في البحرين للنظام الحالي الى منتصف السبعينات من القرن الماضي مع ان تشكيلاتها قد تغيرت بصورة ملحوظة ،وتمثل الاضطرابات في البحرين بصراع مذهبي بين الاغلبية الشيعية من السكان والاقلية السنية الحاكمة ولكن لأكثر من عشرين عاماً ضمت المعارضة مزيجاً لكلا المذهبين السني والشيعي حيث اتحدا من اجل الاصلاح السياسي ويلاحظ ان المعارضة الشيعية هي الاكثر نشاطاً في معارضتها في السنوات الاخيرة من القرن العشرين وان الجزء الكبير من هذه المعارضة يعكس اوضاعاً اقتصادية وسياسية واجتماعية اكثر ما هو تنافس طائفي وان هذه المشكلات التي تفاقمت ليس بسبب انعدام العدالة في توزيع الفرص والذي كان السبب في تزايد اعمال العنف في اوساط الشيعة التي حدثت خلال المدة ١٩٩٤- ١٩٩٨ انعكست على الكثير من نواحي الحياة الاقتصادية و السياسية وتراجعت معها الاستثمارات ومعدل الانفاق للمستهلكين .

قامت ((حركة تحرير البحرين)) في التسعينات من القرن الماضي ومقرها لندن بحملة واسعة من اجل الاصلاح السياسي والاقتصادي وفي عام ٢٠٠١ اصدر الملك عفواً عن عدد من البحرينين في المنفى ومنهم النشطاء البارزون بالحركة وفي العام نفسه سمحت الحكومة بتشغيل منظمات غير حكومية تهتم بأمور اقتصادية وسياسية وهذا الاتجاه سوف يسمح بتشكيل احزاب سياسية [٣٢].

تتمثل المعارضة السياسية في البحرين في ثلاث تيارات هي التيار الاسلامي والتيار القومي والتيار اللبرالي وكل تيار يضم مجموعة من الجمعيات أنظر الشكل (١).

شكل (١) القوى السياسية في مملكة البحرين

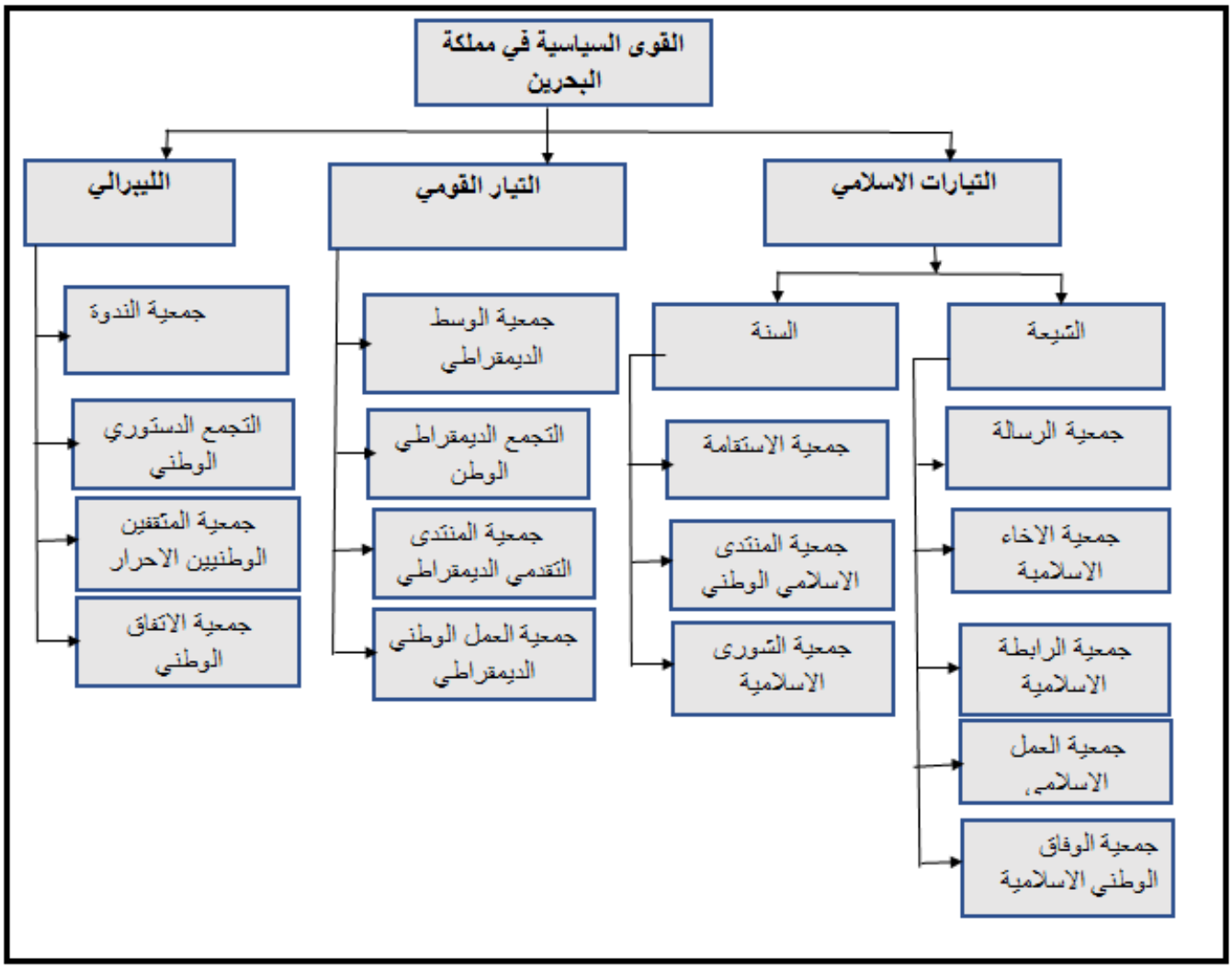

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على نايف علي عبيد ،دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، مركز الخليج للابحاث،ط١ ، ٢٠٠٧ ص١٩٦

على الرغم من ترحيب المعارضة بالإصلاحات السياسية التي قامت بها الحكومة فأنها انتقدت الحكومة في عدد من الجوانب منها .

١- تغيير مسمى الأمير الى ملك اعتبرته خطوة نحو تعزيز لوضع اسرة خليفة الحاكمة وتأكيد سلطتها المطلقة .
٢- عدم اعطاء مجلس النواب سلطات تشريعية كاملة على الرغم من اختياره ،جاء عبر الانتخابات المباشرة .
٣- تجاهل مطالب المعارضة المتمثلة في منح الشرعية للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والحاق الشيعة بالوظائف الحكومية والامنية الحساسة .
٤- السماح لعودة قيادات المعارضة المبعدين .
٥- اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين .
٦- الفشل في تحقيق العدالة الاقتصادية وعدم اسلمة الحياة العامة.

لم تكن البحرين استثناء من بقية بلدان المجلس من حيث المطالبة بإصلاح الانظمة السياسية الوراثية ومعارضة كثير من سياساتها المحلية والخارجية .فالمطالبات بالإصلاح في البحرين كان يحركها عدد من العوامل بعضها يتعلق بالسبق التعليمي واثره في الوعي بالقضايا مقارنة ببقية بلدان المنطقة وبعضها يتعلق بمحدودية الموارد لدى الحكومة مما يقلل من قدرتها على استيعاب القوى المعارضة او اضعافها وبعضها كان طائفياً [٣٣].

لذلك شهدت البحرين كثير من الاضطرابات والمسيرات في الخمسينيات كان تعبيراً عن رغبة الشعب البحريني في الاصلاحات السياسية وفي رفض الحماية البريطانية التي كانت من اهم مظاهرها الاسطول البحري ومشاركة القوات البريطانية في تفريق المظاهرات المناوئة لحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر [٣٤]، وكانت هذه الاعتراضات تقودها لجنة تجمع بين اعضائها سنة وشيعة اطلق عليها لجنة الاتحاد الوطني وقد اعتقل بعض اعضائها وتم ترحيلهم وقد تنوعت بعد ذلك اسباب الاضطرابات والمظاهرات فبعضها كان بين المدرسين وبعضها كان بين عمال النفط وبعضها كان قضايا تتعلق بالمحيط العربي .

اما بعد قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ فقد تحولت الصيغة الرئيسة للتيارات المعارضة للحكومة البحرينية من التيارات الوطنية والقومية الى تيارات اسلامية خاصة التيار الشيعي الذي كانت لهُ مواجهات عنيفة ودموية مع النظام البحريني وان كانت المعارضة السنية لم تختف كذلك .

التحديات التي تواجه التنمية السياسية في مملكة البحرين وافاقها المستقبلية

تتعدد مصادر التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي في مملكة البحرين وتتوزع اساسا على عوامل داخلية وخارجية [٣٥].

اولاً: التحديات الداخلية

١- عوامل خاصة داخل المجتمع البحريني تتمثل بانتشار حكم الاقلية والتهميش والتجنيس و ارتفاع نسبة الوافدين.
٣- انحسار الوعي والثقافة في ايدي نخبة قليلة من المجتمع .
٤- ضعف مساحة الحرية والتعبير عن الراي .
٥- قدرة الحكومة على تحمل نتائج الجو الديمقراطي والتعايش معه.
٦- قدرة الحكومة والمعارضة على الوصول الى مفاهيم مشتركة للمواطنة والولاء والوطنية .

ثانياً: التحديات الخارجية [٣٦]

١- الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وتأثيراتها على مسار الديمقراطية في البحرين والتي كانت داعمة للأكثرية الشيعية.
٢- دول الجوار العربية المتحفظة من الفكر الديمقراطي في المنطقة بعد انتهاء الثنائية الدولية خاصة ان دول الخليج العربية التي تمثل دولة الرفاه الاجتماعي والتي تؤثر على التنمية السياسية وتحول دون التحول الديمقراطي.

٣- الدول الكبرى واستراتيجيتها في المنطقة كالمشروع الشرق اوسطي الذي دعى الى نشر الديمقراطية والحكم الصالح والتي ازدادت بعد احداث ١١/سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١.
٤- مصالح الدولة الكبرى في المنطقة تحول دون وصول القوى السياسية المناهضة لها في الحكم عبر العملية الديمقراطية .
٥- الخوف من وصول التيارات الاسلامية الى الحكم عن طريق الديمقراطية .
٦- عدم تحقق السلام في الشرق الاوسط وتأثيراته على انظمة الحكم في المنطقة .

ثالثاً: المتغيرات الدولية وتأثيرها على التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي

ان الوضع الدولي بعد ١١سبتمبر ٢٠٠١ شكل مفصلاً في العلاقات الدولية بعد انتهاء الثنائية الدولية وتربع الولايات المتحدة على راس النظام الدولي الجديد وهيمنتها العالمية ، فقد طرحت مجموعة من المشاريع والاستراتيجيات للضغط على دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد اشتراك بعض مواطني دول المنطقة في احداث ١١سبتمبر٢٠٠١ وقد أنعكس موقف الولايات المتحدة على حدوث تغيرات ايدلوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية [٣٧].

موجة التحول الديمقراطي :

يرى بعض المثقفين ان الديمقراطية الشاملة الان بمضامينها الثلاثة – السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما تتفرع عن هذه المضامين من مفاهيم مثل التعددية الحزبية والانتخابات الحرة والمشاركة في الحكم ومراقبته واحترام حقوق الانسان وتحويل ملكية القطاع العام للخاص واقتصاد السوق مطلباً ملحاً من مطالب قوى النظام الدولي الجديد الذي تتصدره القوى الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة . فالدمقراطية في الوقت الحاضر هي المد التاريخي الذي تنطلق فيه رياح التغيير وعندما تتحول أي ظاهرة الى مد تاريخي فأنها تكتسب من قوة الدفاع الذاتي زخماً هائلاً يجعل مقاومتها امراً مستحيلاً ،لم تقف رياح التحولات الديمقراطية عند بعض الدول بل اخذت تهب على منطقة الخليج العربي ايضاً ويشكل ضغطا متزايداً على انظمتها في زمن تجمعت فيه عوامل متعددة [٣٨] ضاغطة امنية واقتصادية واجتماعية فقد شهدت منطقة الخليج العربي حربين طاحنتين لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع ما رافقها من انخفاض اسعار النفط واضعاف دخول هذه الدول العربية او كما تسمى (دولة الرفاه) .

تنافست الدعوات في وسائل الاعلام العربية من طرف النشطاء السياسيين والمثقفين ورجال الاعمال الذين طالبوا بالديمقراطية وتفعيل دور الاصلاحات السياسية في كافة ارجاء الوطن العربي وانتشرت مصطلحات عديدة مثل التعددية والديمقراطية والشورى والبرلمانية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ونعني في حدها الاقصى ان تتولى الحكم حكومة ينتخبها الشعب [٣٩] وتعاظمت قضية المشاركة السياسية في اثناء ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١وبعدما اصبحت من اهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فحركت هذه الازمة ركود الحياة السياسية في دول المجلس وتعالت صيحات المطالبة بالمزيد من المشاركة الشعبية واعتبر البعض ان معظم الأزمات المعاصرة للنظام الاقليمي الخليجي هي محصلة لغياب المشاركة السياسية ، وتعد العولمة والاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط التي طالبت بشرق اوسط جديد تحترم فيه حقوق الانسان وحقوق المرأة والمشاركة السياسية وتشجيع الحكم الصالح والتنمية البشرية والديمقراطية وبناء مجتمع معرفي[٤٠] .

مستقبل التنمية السياسية في مملكة البحرين

يمكن وضع عدة سيناريوهات لمستقبل التنمية السياسية على ضوء دراسة واقع التنمية السياسية والديمقراطية في تلك الدولة الوراثية الحكم .

١- بقاء الوضع على ما هو عليه من حيث هيمنة الاقلية على الاكثرية مع سياسة التهميش والبطالة والهجرة الوافدة الساعية للتغيير الديموغرافي في المملكة .
٢- قد تستجيب الحكومة للمعارضة البحرينية يفعل ضغط الدول الاقليمية خاصة ايران وقد تلجا السلطة الحاكمة لجعل البحرين أقليماً فيدرالياً ضمن المملكة العربية السعودية للتخلص من الضغوط الداخلية والاقليمية باعتبار السعودية دولة اقليمية محورية وقد ساعدتها اثناء اشتداد الاحتجاجات في البحرين المعارضة لنظام الحكم حيث ارسلت السعودية قوات درع الجزيرة لمساندة الاسرة الحاكمة .
٣- قد تكون البحرين بكاملها دولة جزء من الهلال الشيعي الذي يمتد من الاحساء والبحرين وجنوب العراق وغرب سوريا وجنوب لبنان وهذا المشروع الذي تبنته الولايات المتحدة ضمن ما يسمى بالشرق الاوسط الجديد الذي يسعى الى تفتيت الدولة القومية والغاء اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ بعد انتصار الحلفاء على المحور ويعتقد الباحث بقاء الوضع على ما هو عليه مع تبني السلطة الحاكمة لبعض الاصطلاحات التي تهدئ الشارع المعارض .

الاستنتاجات

توصل البحث الى الاستنتاجات التالية : -

١- ان للتنمية السياسية ضرورات سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى جميعها الى مشاركة المواطن في صنع القرار السياسي .
٢- ان دولة البحرين تعتمد في حكمها على الوراثة والنفط والقوى الاجنبية في ترسيخ مبدا دولة الرفاه الاجتماعي .
٣- ان كل الاصلاحات التي قام بها الملك لم تكن بالمستوى المطلوب الذي تهيمن فيه الاقلية السنية مع وجود مجلس شورى معين من قبل الملك والمجلس الوطني المنتخب وهذا يكرس سيطرة الملك على الاغلبية .
٤- هناك تطور ملحوظ في مشاركة المرأة البحرينية في الترشيح والتصويت وتولي المناصب الحكومية وقد وصلت نسبة مشاركة المرأة ١٥ % ضمن انتخابات عام ٢٠١٨ .

الهوامش

١- خليل حسين ، الجغرافية السياسية ، دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها ، دار المنهل اللبناني ،بيروت ، لبنان ٢٠٠٩ ص٣٩٦.
٢- ويكبيديا الموسوعة الحرة – مملكة البحرين.
٣- Bahrain FAO Aquastat 2018
٤- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية –دار الرشيد ،سلسلة دراسات ٢٧٢بغداد ٩٨١-ص٢٤.
٥- عاصم حاكم عباس ، التغير الديمغرافي في خريطة البحرين السكانية واثرها في الواقع السياسي للمملكة ،جامعة القادسية ، كلية التربية – البحرين ٢٠١٨ ص٢٠.
٦- المصدر نفسة ص٢١.
٧- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق ص٢٩٧
٨- علي الدين هلال ،نحوا اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي ،مجلة قضايا عربية السنة الثامنة ،العدد الاول ، ١٩٨١ ص٢٤.
٩- غانم محمد صالح ،الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات ، دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ،١٩٩١ ص٢٢.
١٠- عمر الخطيب ،التنمية والمشاركة السياسية في دول الخليج العربي البعد السياسي : المشاركة السياسية ...لماذا ؟ جريدة الخليج العربي ،العدد ١٠٥٦ – ٢٧فبراير،١٩٨٢.

* التضخم ويعني به ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية وتأثيرها على صغار المستهلكين وعلى الدولة بمؤسساتها الدستورية والممثلية اعادة السيطرة على التجاره الداخلية وحماية صغار المستهلكين ووقف النزيف المستمر في مداخل المواطنين ذوي الدخل المحدود بسبب التضخم للمزيد غانم محمد صالح ،مصدر سابق ص٢٣١ .

١١- غانم محمد صالح ، مصدر سابق ص٢٣٠
١٢- ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ط١ عمان، الاردن،٢٠٠٤ ص١٧٥
١٣- يوسف خليفة اليوسف ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ط١ ، ٢٠١١ص٦٦ .
١٤- عبد الامير الحيالي ، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط ،دراسة في الجغرافية السياسية ،مجلة ديالى كلية التربية ، العدد ٣٣، ٢٠٠٩ ص١٧٢- ص١٧٣
١٥- غانم محمد صالح ،مصدر سابق ص٧٥.
١٦- نايف علي عبيد ،دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ،دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥مركز الخليج للأبحاث ط١، ٢٠٠٧، ص١٨٥ .
١٧- مصدر نفسه ص١٨٦.
١٨- جمال زكريا قاسم ،الخليج العربي ،١٩٤٥-١٩٧١، بيروت١٩٨٠ ص١٧٠ .
١٩- نايف علي عبيد ،مجلس التعاون لدول الخليج العربي – من التعاون الى التكامل ص٤٩-٥٠.
٢٠- الموسوعة العربية ج٤،الرياض ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ١٩٩٦- ص٥٠.

٢١- صبري فارس الهيني – مصدر سابق ص٣٦ .
٢٢- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ،مصدر سابق - ص٥١-ص٥٤ .
٢٣- ابتسام المكتبي ،التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي في الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤ ص٣١٣.
٢٤- جميلة السماك ،الديمقراطية في البحرين ،جريدة اخبار الخليج ٢٠١٩/١٢/٢٨ .
٢٥- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠٠٢.
٢٦- سياسة البحرين ،ويكيبيديا ar-m.wikipedia.orP
٢٧- نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، مصدر سابق ص٢٩١
٢٨- نايف علي عبيد ، مصدر سابق ص١٢٢.
٢٩- المصدر نفسه ص ١٩٤.
٣٠- انتخابات مملكة البحرين ٢٠١٨ ،جريدة الايام على الرابط election alayam.COM
٣١- انتخابات عام ٢٠١٨ في مملكة البحرين ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة .
٣٢- Elu ,Bahrain : country profile,2005
٣٣- يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص٤٥ .
٣٤- نايف علي عبيد ،دول مجلس التعاون في عالم متغير، مصدر سابق ص١٩٧.
٣٥- جواد محمد الحمد ،الديمقراطية في الوطن العربي اعمال المؤتمر العلمي الثالث جامعة الكويت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ بيروت ،٢٠٠١ص٤٩١.
٣٦- عبد الخالق عبدالله ،التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مستقبل التعاون لدول الخليج العربية سلسلة محاضرات ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،الامارات ،ط١ ٩٩٩ص٩٧.
٣٧- محمد الحمادي واخرون ،الجغرافية السياسية ، جامعة دمشق ،٢٠١٢،ص٤٢٠.
٣٨- بطرس بطرس غالي ،حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية ، السياسية الدولية ،العدد ١٣٢، ١٩٩٨.
٣٩- عبد الخالق عبدالله ، التوترات في النظام الاقليمي الخليجي ،السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، ١٩٩٨ص٩٨ .
٤٠- صبري فارس الهيني ، العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيويولنيكية، عمان – الاردن ،٢٠٠٥ص٥٠.

المصادر

١- الخطيب ، عمر، التنمية والمشاركة السياسية في دول الخليج العربية ،البعد السياسي :المشاركة السياسية ...لماذا، جريدة الخليج العربي ،العدد١٠٥٦ ، ٢٧فبراير ،١٩٨٢
٢- اليوسف ، يوسف خليفة ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ط١ ،٢٠٠١.
٣- الهيتي ،صبري فارس ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية دار الرشيد ، سلسلة دراسات ٢٧٢ ، بغداد، ١٩٨١.
٤- الكتبي ، ابتسام ،التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي في الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٤ .
٥- الهيتي ، صبري فارس ، العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظرجيويولتيكية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥.
٦- السماك ، جميلة ،الديمقراطية في البحرين ،اخبار الخليج العربي ٢٠٠٩.
٧- الحمادي ، محمد ، الجغرافية السياسية ، جامعة دمشق ،٢٠١٢.
٨- الحمد، جواد محمد ، الديمقراطية في الوطن العربي ، اعمال المؤتمر العلمي الثالث في جامعة الكويت ،مركز دراسات الوحدة العربية ط٢ بيروت ،٢٠٠١.
٩- السعد ،هدى داود ، التغيير المكاني للسكان في البحرين للفترة من ١٩٧١- ١٩٩١، رسالة ماجستير ، كلية التربية ،جامعة البصرة ، ٢٠٠١.
١٠- الموسوعة العربية العالمية ، الرياض ج٤ ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ١٩٩٦.
١١-انتخابات مملكة البحرين لعام ٢٠١٨، جريدة الايام على الرابط . election alayam com Elu, Bahraini :country profile,2005.
١٢- حسين، خليل، الجغرافية السياسية دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها ،دار المنهل اللبناني ،بيروت لبنان ٢٠٠٩.
١٣- سياسية البحرين . الموسوعة الحرة ويكيبيديا.
١٤- صالح ،غانم محمد، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم و السياسات ، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١.
١٥- عبيد ،نايف علي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ .
١٦- عبيد ، نايف علي ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، مركز الخليج للأبحاث ، ط١ ،٢٠٠٧.
١٧- عبدالله ،عبد الخالق ،التوترات في النظام الاقليمي الخليجي ، السياسية الدولية ،العدد١٣٢، ١٩٩٨.
١٨- عبد الله ، عبد الخالق ،التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات ، الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات ١٩٩٩.

١٩- عباس ،عاصم حاكم،التغير الديمغرافي لخريطة البحرين السياسية واثرها على الواقع السياسي للمملكة ،جامعة القادسية ،كلية التربية قسم التاريخ ،البحرين ٢٠١٨.
٢٠- الحيالي عبد الامير ، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط ،دراسة في الجغرافية السياسية ،مجلة ديالى كلية التربية ، العدد ٣٣، ٢٠٠٩
٢١- غالي ، بطرس بطرس ، حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية السياسية ، السياسية الدولية ، العدد ١٣٢، ١٩٩٨.
٢٢- قاسم ، جمال زكريا ، الخليج العربي ، ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، بدون تاريخ .
٢٣- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٢.
٢٤- مملكة البحرين الموسوعة الحرة ويكيبيديا .
٢٥- هلال،علي الدين ،نحو اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي ،مجلة قضايا عربية ،السنة الثامنة ،العدد الاول١٩٨١.